

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**المملكة العربية السعودية**

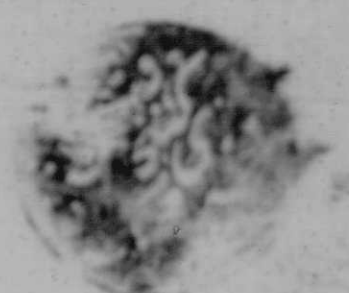
**وزارة التعليم العالي**

**جامعة أم القرى**

**مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية**

**قسم المخطوطات**

بداية المظلمة



بسم الله الرحمن الرحيم

قول ذات الزوج فله المصنفات بذوات الزوج لان الاحصان ورد في الفرائض  
 على اربعة معان الاول الزوج الثاني هذه الامة فان الزوج كالمصنف المحصنين  
 لهن ولو فرض يقال احصن الرجل فهو محصن لزوج وهو واحد ما جاء على  
 نقل فهو مفضل واحصنت المرأة عفت عما لا يحل واحصننا زوجنا فهو محصنة  
 هي المحصنة وللارادة متروكة في المحصنة بفتح الصاد كما في الصحيح والثاني العفة  
 على الرجل كما في قول تعالى محصنته من مسامحة وفي قول تعالى التي احصنت فرجها  
 امر جعلها محصنة والثالث الحرية كما في قول تعالى والذين يرمون المحصنات ان يكن  
 لهن زوج فله المصنفات في قول تعالى من لم يستطع منكم طهرا ان يتكلم بالمحسنة  
 فمن ما ملكت ايما ذكر الرابع الاسلام كما في قول تعالى فاذا احصنت فليس في تفسيره اذا  
 اسلم ولا يليق بهذا المقام في معنى الزوج لان المحصنات عطف على المحرمات  
 فله ان يكون الاحصان سببا للحرية ومعلوم ان الحرية والعفاف والاسلام لها  
 حلال لمن يتحقق بها لم تطلق وقال لاني الحرمة بخلاف الزوج فان المدة الزوجية محرم على الغير الا ما ملكتها المرأة  
 ابو حنيفة لو سبي الزوجان لم يقع النكاح ولم يقل للثاني والحدك  
 الامة والحديث مجز عليه فانما سببها هذه العفة الشافعي والاعنف ابو حنيفة فلذا يرتفع النكاح بالسبي اذا سبها  
 معا وانما يرتفع اذا سب احداهما قبل الاخر وحصل بينهما تبين الدارين والى اصل  
 انهم تحققوا على ان سبوا سبي احد الزوجين قبل الاخر واخرج الى راء الاسلام ففت

والنقصات من النساء ذوات  
 الزوج احصنهن الزوج او الزوج  
 وقول النكاح كسر الحاء لانه  
 احصن فرجها من النكاح  
 انما لم يرد ما ملكت ايانهم من  
 اطلاق سبين ولهن الزوج كفار  
 فمن حلال لسبين والنكاح  
 يرتفع بالسبي لقول ابو حنيفة  
 رضى الله عنه احصننا سبيهم  
 او طمس ولهن الزوج كفار فكريها  
 ان يقع عليهم فاشان النبي مع  
 الله تعالى عليه وسلم فتزلت الامة  
 فاستحلنا من وابه عن الفرائض  
 بقوله فذات حليل كتمتها واحدا  
 حلال لمن يتحقق بها لم تطلق وقال  
 ابو حنيفة لو سبي الزوجان لم يقع  
 النكاح ولم يقل للثاني والحدك  
 الامة والحديث مجز عليه فانما

الفرد بينها اتفاقا واما اذا سبها مع عفة الشافعي يرتفع الزوجية وينزل النكاح  
 عنها ويحل المسبوبة لما كتبها بغيره بوضع الحد ان كانت حاملة من زوجها وبغيره  
 ان كانت حاملة وقال ابو حنيفة لا تزول النكاح عنها اذا سبها معار وروى عن  
 ابى سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعث جيشا الى  
 او طاش يوم حنين فاصابوا سبانا لهن ازواج من المشركين فلهن ما غنينا  
 فسالوا النبي عليه السلام فزلت الابه فاستحلوا قولهم مصدر مذكور بمعنى انه  
 مصدر لفعل مقدر من لفظ اي كتب الله عليكم تحريمه لا كتابا وقول تعالى واول  
 لكم على بناء الفاعل معطوف على هذا الفعل المقدر الناصب لقول كتاب الله  
 قول ما سورت المحرمات الثمان سبع منها من المحرمات بسبب النسب ثمان منها  
 بما المنسبان الى الرجل بطريق الولادة وبها الامهات والبنات وفسن منها منسبان  
 اليه بطريق الاخرة وبين الاخوات والعاهات والحالات وبنات الاخ وبنات الاخوة  
 ولما عده هؤلاء المحرمات السبع طائفة واحدة لانها من حيث كون العدة  
 المحرمة لهن امران خارجا عن زواجنهن المصاهرة وكون المرأة  
 الغير بخلاف المحرمات السبع الاول فان سبب حرمتها امر ذاتي وهو النسب  
 فلو عدت ما عده هذه المحرمات السبع طائفة واحدة نظرا الى كون سبب حرمتها  
 وصفا خارجا عن زواجنهن مصاربت مجموع المحرمات ثمان طوائف فلهذا قال ما سوى  
 المحرمات الثمان مع ان المحرمات المعذورة في هذا المقام اكثر من ثمانية ومعلوم قولهم

انما لم يرد ما ملكت ايانهم من  
 اطلاق سبين ولهن الزوج كفار  
 فمن حلال لسبين والنكاح  
 يرتفع بالسبي لقول ابو حنيفة  
 رضى الله عنه احصننا سبيهم  
 او طمس ولهن الزوج كفار فكريها  
 ان يقع عليهم فاشان النبي مع  
 الله تعالى عليه وسلم فتزلت الامة  
 فاستحلنا من وابه عن الفرائض  
 بقوله فذات حليل كتمتها واحدا  
 حلال لمن يتحقق بها لم تطلق وقال  
 ابو حنيفة لو سبي الزوجان لم يقع  
 النكاح ولم يقل للثاني والحدك  
 الامة والحديث مجز عليه فانما

ثم ما سوس هذه النساء اللاتي حست عليكم بقتضى ان يكون لاجل سائر محرمات الرضا  
 والبيع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وحالتها مع ان ذلك يجعل القول عليها السلام  
 محرم من الرضا ما يحرم من النسب لقول عليا السلام تنكح المرأة على عمها ولا على  
 خالتها وايضا يقتضى ان كل ما لم يلقه ثلث ومعدته الغير ما رامت في معدته وان كل  
 لان ان تزوج امه على برة وخامسة في معدته رابعة وملازمة مع ان جميعها لا يجوز  
 بالذات الذي هو منها فوجبان نحو هذه المحرمات محض من عدم قوله واحل لكم  
 ما وراء ذلك قال عليا السلام لانك الامة على المرأة وقال المنه فان لا يجتمعان ابدا  
 ارادة ان يتقوا اقدار الارادة المضاف الى ما جعله مفعولا لا ليصح حذف اللام منه  
 فان اللام انما يحذف من المفعول بشرط ان يتم الفاعل في المفعول والفاعل المعلن  
 ولا يتحقق الا في ربهنا السابقة بالارادة وذلك لان فاعل الفعل المعلن هو قوله  
 واحل لكم ما وراءه تعالى وفاعل قوله تعالى ان يتقوا هو ضمير النهي طيبين وبها كتحققان فلو  
 قدر الارادة فاقدم فاعلها وقدم المحسنين حال من فاعل يتقوا غير مسان في حال ثابته كونه  
 ان يكون حال من الضمير في محسنين ومفعول محسنين مسان في حين كونه في محسنين  
 فوجوه مسان في بين الاواني والمساج التي من السخ وهو صبا المنه وكان العاقر  
 يقول العاقر فاسمى وما بين من المذموم مسان في الاواني من السخ المنى  
 وقضا الشهوة قوله يجوز ان لا يجد مفعول يتقوا المضاف الى ما فهم من المعنى  
 الذي ذكره فان يفهم من ان مفعول مقدر وان تحذف الكلام ان يتقوا اشياء ما سوس

ان يتقوا يا ايها الذين آمنوا  
 منكم ما وراء ذلك ارادة ان يتقوا  
 النساء ما سوسكم بالعرف في يهود  
 او ثمانين في حال كونكم محسنين  
 غير مسانين قاسي

ساقية الى الشرايع من السخ المنى  
 ولا تارة فذمها ان يسهل في الامانة  
 مسان

المحرمات

المحرمات المذكورة بما سوسكم ان يعرف امور الكفر في مهور المشكوحات منها في اثمان الراس  
 فان قوله في مهورين او ثمانين يدل على ان مفعول يتقوا مقدره هو النساء والرجح اليه  
 ضمير مهورين وثمانين قال صاحب الكشاف فان قلت اين مفعول يتقوا قلت  
 يجوز ان يكون مقدره هو النساء بالاجور ان لا يقدر وكان قبوان تخرج الاموال كونه  
 كما روي ان الاجور ان لا يكون تعلق الاتباع بمفعول مقدره او يكون المفعول مقدره  
 لا محذوف ويكون المقصد المجرى للفعل وصدره من الفاعل وهو الطلب بالمال  
 ويكون المعنى احل لكم ما وراء ذلك ارادة ان يكون ابتغاكم بالاموال اي صرفها واخراجها  
 في وجوه المطالب في حال كونكم محسنين غير مسانين فان صرف المال الذي جعل  
 اليه لكم قياما الى ما لا يحل فليس على وجوه يودي الى خسران الدنيا والاخرة وان خسران  
 العظم من جعل ان يكون المقصد الى نفس العقل وان لا يقدر للمفعول اجور لان  
 على تقدير ان يكون المقصد نفس الاتباع بالاموال وصرفها في وجوه المهمات  
 يتناول الاتباع بالاموال صرفها الى مهور المشكوحات والى اثمان الجوارس المشترقة  
 والاعاق في مهماتهن وهذا العموم والتناول لا يحصل على تقدير ان يقصد تعلق  
 الاتباع بالمفعول المقدر الا ان عمل به التوجيه لا يكون لذكر الاتباع بالاموال  
 كثيرة فانه لا يمكن ان يقال احل لكم ما سوس المحرمات المذكورة ارادة ان يكونوا  
 محسنين متعاضين عن الزنا الحرام بخلاف ما اذا قدر المفعول فان الكلام يح  
 يدل على ان صرف المال في مهور النساء المشكوحات مراد به تعالى وان حل الاستماع

ويجوز ان لا يقدر مفعول يتقوا اشياء  
 قبل ارادة ان تقر قولا سوسكم محسنين  
 غير مسانين قاسي

باحلال شرط بان يتوسل اليه بحرف المال لاجل قوله او بدل المطف على قوله  
 ر فان قرى اصل على بناء العامل يكون ما وراء ذلك منصوب بالمحل على المفعول  
 فكذا ان يتقوا على ان يبدل منه وان قرى على بناء المفعول يكون ما وراء ذلك  
 في محل رفع لقيام مقام العامل فكذا ان يتقوا يكون في محل رفع به لامنه قوله  
 واجتج بالحقة على ان المهر لا يبدل وان يكون ما لا حتى لو تزوجها على تعليم سورة  
 من القرآن لم يكن ذلك مهر او لاهم مثلها ولو تزوجها على خدمة سنة فان كان  
 فلها مهر مثلها وان كان ثمة اقلها خدمة سنة وجا حتى يوبهذ والاية ان تعالى  
 جعل طريق حصول المهر الا بتعاقب المال والمدال اسم للامكان لا في قوله ولا هو  
 فيه لان مدلول الآية ان تعالى احلنا ما سوس المحرمات المعدودة ارادة ابتغاء  
 اموال حال كونها محصنين وهو انما يدل على جواز الابتغاء بالمال ولا يدل على ان  
 الابتغاء بغير المال جائز اتم لا تم تقسم به من المكومات على ان تكون كمالا  
 جعلت شرطية او موصولة لمبارة من النساء المستتحيين بهن عنهن با على ارادة الصنف  
 كافي قراسمنا سخر كن او على تزويجهن من تزوا العقدا وهي على التقديرين في محل  
 الرفع على التبتاد او قوله فانه من جزوه والغير المنصوب فيه عائد من هذه المجرى الى التبتاد  
 وهو لفظ مان فر ضير في قوله وهو على معناها اخرى في ضمير التي قوله من في قوله  
 فانوهن والمعنى اي نوع من النساء استتقم به حال كون بعض النساء اللاتي هن  
 المكومات قوله او فاستتقم بهن من جماع او عقد عليهن على ان يكون كمالا

او بدل ما وراء ذلك  
 به التحقبة على ان المهر لا يبدل وان يكون ما  
 ولا يجوز فيه ولا ضمان العقدة فانها  
 تمنع منفس عن العموم والمقار  
 والسطح الذي من الرفع او من  
 التي فان العرف من سنة قاي استتقم  
 من فن تستقم به من المكومات  
 استتقم بهن من جماع او عقد عليهن  
 فامس  
 هذا الكلام هو منقول من  
 ظواهره استنزل حاله في قوله  
 ان هو احد اهل العلم  
 في قوله لا يبدل  
 في قوله لا يبدل  
 في قوله لا يبدل

من وجوه التبع بالمكومات وذلك وجان عند الشافعي الجماع وعقد النكاح  
 عليهن وثمة او عند الحنفية ثلثها الخنقة الصمى معهن فانها ايضا جوار المهر  
 خلاف للشافعي فان استتقم منها الجماع فلها مهر من اتيه المهر تاما كالملا وكذا ان  
 استتقم بالخنقة الصمى عند الحنفية واما مجرد العقد فهو ايضا من وجبات المهر  
 لكنه ينصف بالطلاق قبل الدخول وكل من في قوله منهن على اية الابدان الغاية  
 ويكون العائنه الى الميتة المحذوفة والنذر فالوجه الذي استتقم به من النساء  
 فانوهن اجورهن لاجل قوله فان المهر في مقابلة الاستتاع عملة لتسمية المهر اجورا  
 فان الاجرى اصطلاح اهل الشرح اسم لما يقابل المنفعة لا العين فان ما يقابل  
 العين يقال الثمن والمعقود عليه في لغة النكاح هو محل الاستتاع بالمرأة لا العين  
 المرادة فلذلك سمي بدرا اجورا ثلثا قوله او مصدر مؤكده لعلها المدة وقاس  
 فرض انه تلك الاجر فخصت قوله فيما يزد على المسمى او يحل عند التراضي والمعنى  
 لاجتماع على الزوجين في ان يتراميا بعد تعبير العقد والتسمية بان يزيده  
 على المسمى وكلمة المرأة عند لان الزيادة تثبت في زمن الزوج بتراميا لان صحها  
 يتوقف على قبول المرأة بخلاف حفظ المرأة فان صحته لا يتوقف على قبول الزوج فلما  
 يعتبر فيه الرضى فيقول قوله تعالى فيما تزويجهن بهن و لا للزيادة على المسمى والحوا عندهم  
 بحث ان الخط لا يتوقف على الرضى من قل ان الاية نزلت في النكاح المنفرد ليعني  
 انها اذا عقد النكاح بالالى اجل فانها تزوا الاجل فان شاءت المرأة زارت في الاجل

استتقا والتبع في العقد النكاح والجماع  
 يقع في حال استتقا  
 المهر في حاله الاستتاق  
 من الاجر بمعنى يعرف وقت او عقد  
 عند ذلك انما يتاخر عن وقت او عقد  
 انما يتاخر عن وقت او عقد  
 بان يتراميا او فيما تزويجهن  
 مقام او فرق وقيل زلت الاية في لغة  
 التي كانت تلاوة باسم صمى فحقت كلمة  
 ان ساس ان كنت امرتك بالاستتاع  
 من تزويجهن او ان الهمم ذلك  
 الم يومها بقية وهي النكاح المؤقت  
 بوقت معلوم سمي بها اذا تزويجت  
 بوقت معلوم سمي بها اذا تزويجت  
 وكونها من جماع او عقد عليهن  
 ثم رجع عند

العدة فيتوقفها البيوت على اخصها العدة فاجتماع الحقة بالاية على كون ارتداد  
كل منها نسي حاجه لا يفتو عن ضعف لانها لا يفتي ان يكون لانه سبيل على المؤمنين اذا  
عاد الى الايمان قبل معنى العدة قوله قد سبق الكلام فيه وهو قوله الخدع من توهم  
خلاف ما تخفي من المكروه لتزاد الخفايا وما هو جسد ووجههم مع الله ليس على  
ظاهره لان تعالى لا يخفى عليه خافية فلا يصلح ان يتعلق الخدع كما انهم لا يصلحون لان  
يكونوا خافين لعلهم بل المراد انما خافوا اوليا الله تعالى وهم المؤمنون على قدر  
المصاف واصفهم الى الله تعالى في حالهم او لان صورة ضعفهم مع المؤمنين  
اظهار الايمان واطمان الكفر وصورة صنع الله معهم باجاء احكام المسلمين عليهم  
وهم عند اخيب الكفار والى الله الذي لا يظلمون انما استأثر الله بالخير  
امر الله تعالى في اخص حاله واجرا حكم الاسم عليهم مجازاة لهم بمنزل صبيهم سورة  
صنيع المنجاريين فقوله تعالى **بما** دعون الله استغارة بعبادة الله على عمل  
المنجاريين بما يظنهم ومن الايمان ويظنون خلاف من اتفق وهو خافهم الى  
بما زهم عن خديهم بان يتبوءهم الله الذي لا يظلمون من النار وسرى جوار الخدع  
على سبيل المشاكلة لوقوع في صحة الخدع والخرق اسرفا على من باب الغالبية  
فقوله خادعة فخذت اذا غلبت الخدع وكنت اخدع منذر وروى ابن عباس رضي  
الله عنهما ان قال في بيان كونه تعالى خادعهم انهم يحطون يوم القيمة كما لا يظنون  
فيمنى المؤمنين بنورهم على الصراط وينطق نور المنافقين فيبقون في ظلمتهم

ويل عليه قوله تعالى مثلهم كمثل الذر استوفوا افعالهم ما حور ذهب السنون  
وتركهم في ظلمات لا يبصرون وقوله تعالى واذا قاموا عطفا على خبر عنهم  
هذه الصفات الذميمة وكسالى نصب على الحال من ضمير قوله الواجب جواب  
اذا والجهد على ضم الكاف وهو لغة اهل الحجاز جمع كسلان كسلار وجمع كسلان  
وقرر بفتحها وهي لغة تميم واسد والكسل الشاغل عن الشيء المشغول على التصرف  
وضعف الله واعي اليه وسبب كسلهم انهم لا يرجون لياتوا به ولا يخافون على تركها  
مخافا قوله تعالى يراون الناس جعلتهم الظاهر ان جعل مستأخرا من بهاليت  
سبب مباشرتهم للمصطفى متقلبين كما بين اياها قوله تعالى لو هم مؤمنين او ليطمنوا  
مؤمنين ولا يريدون بها وجاد الله تعالى يقال حدثت الشيء احوالا ليطنت ومن  
يسع يخلو ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال يوم يوم القبر يناسر من  
الناس الى الجنة حتى اذا ادنوا منها واستشقوا رايتها ونظروا الى قصورها والى  
مناجدها لا يلبث فيها فتودوا ان امر قوتهم منها لا نصيب لهم فيها فيرجعون بحفرة  
ما رجح الاولون بمثلها فيقولون يا ربنا لو احدثنا النار قبل ان ترينا ما ارتبنا من  
ثوابك وما اعددت فيها لولا لياثك كان يكون علينا قلة ذلك لارادت بكر كتمت ذلك  
خلوتهم بارز تولى بالعطية واذ القيمة الناس لقيتهم هم تحبين تراون الناس  
يخدق ما خطلون من قلوبكم بينت الناس لياتوا بواحدة الناس وتخلون وتركنتم  
الناس ولم تتركوا الى فاليوم اعدت لكم العذاب مع ما حور منكم من الثواب قوله والمراة عطف

بمعنى التفعيل الذي للكثير يقال ان الناس بمعنى ابره مرة جدا فيقال انهم بمعنى  
نعم قورا واللقا في عطف على قورا بمعنى التفعيل اي وفعلا ثبت للدلالة على مشاركة  
اشين فصاعدا في اصل الفعل فان المراتب كما من بران عملا ويورب استحقاق قول  
اولان ذكرهم باللسان قليل يعني ان ما يكون لهم الا قليلا قدره بالاضافة الى  
ما يكون بالقلب والمنطقية لا راد قليل فيكون ذكره قليلا ساقط عن درجته  
قورا من الازمنة به هو جعل الشيء مضطربا يقال في ذب ذب اي حرك فتحرك وهو  
كقولنا الشيء بين السماء والارض ومعنى ذب ذب بين ذب ذب بهم الشيطان والهوى  
بين الايمان والكفر فهم مترددون بينهما مستحزون وخصيصة المذبذب الذي يذب  
عن كلا الجانبين اي يراو يرفع فلا يقر في جانب واحد الا ان الذب ذب فيها كبر  
ليس في الذب لان المعنى على ما على جانب ذب ذب عن ابره من ارضها قال  
سور صلى الله عليه وسلم مثل المنافق مثلثه بين الربيعتين ان جات  
الى يده نظمتها وان جات الى يده نظمتها رجز الغنم ما والليل والربيع الغنم  
برعاتها المصنوع في ربطها ثم ان قال الماء وصف المنافقين وهم يقولون الذين يتخذون  
الكافرين اولياء من دون المؤمنين نهي المؤمنين المخلصين ان يصنعوا ما صنعوا  
المنافقون فقال يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين اولياء من دون المؤمنين  
قال المنصور نهي المؤمنين ان يتوالوا اليهود من قبط والغنم او عدوهم على ذلك  
قورا ابره وان جعلوا ذلك سلطانا مبيها ابره بين اعتقادكم بمولادة الكفار

بمعنى

بمعنى انما اذوا النبيهم قامت وثبتت حجة الله عليكم في عقابكم فان مولادة الكفار ليس  
الغافق بمعنى ما على عقابكم قورا او سلطانا يسلط عليكم عقابكم يعني ان السلطان كما يكون  
بمعنى الحجة والبرهان يكون بمعنى الوالي المسلط ايضا وهذه المعنى مختص في العقاب  
بان يكون السلطان واقعا موقعا السلطان والاستيلاء فان السلطان بمعنى الراد  
ما هو من السلطان وهي القوة والعتق والاستيلاء يقال سلط الله قنسط  
عليه كما قيل كيف توالون الكفار ابره وان تجعلوا عليكم سلطانا كما كانت له وكل  
واحد من حجة الله تعالى وتسلط على خلقه وان كان صفة لازمة ثابتة لمن يرضى جعل  
واحد ابره شانه ان تعالى اذوا من امره او عدو عليه وفعول العقب فلان الازم  
حجة الله عليكم ذلك واثبت السلطان على قوره وعقاب حيث ارتكب ما او عدو عليه  
بالقوة والعقاب فلذلك استدل بنا جعل حجة الله او تسلط علينا والانه حجة  
واستيلاءه ليست يجعل جعله لكل واحد من قورا الله عليكم حال من قورا سلطانا  
لان في الاصل صفة الراد على قدم عليه انتصب حاله ويختل ان يكون له حاله ويكون  
عليكم متعلقا جوهرا جعلوا قورا واما قوله عليه السلام ابره اي يقال لكل واحد  
منكم ذب ذب وحديثه واخلف وعده وغان فيما ابره من عليه منافق بحكمة الحديث ليس  
لجان فوضع عن ان يكون احب الكفرة مستحقا لاسفل الدر كقوله ابره ابره ابره  
ان الدر كقوله من الدر كقوله من المنافق وطبقات التواضع فلذلك سميت  
در كات الجوهر من در كات النار منزل الاله والنار در كات والحج در جات والقهر



الافعال المذكورة واستدل المصنف على ان التوحيده وجوبه على اركان الجبر والجمال  
 وفرس وافراسه ولو سكن الراجح على اركان كماله والطلب والطلب والطلب قوله  
 تعالى لا اله الا انت سبحانك اصبحت الاية شرطا في ازالة العقاب عن المنافقين امور اخرى  
 الاول التوبة عما ارتكبه من العقاب والثاني اصح العمل ايمان ما حست الشرح  
 من افعال القلوب والجماع وانما ثبت الاستقام بالان يكون مقصودا ومن ثم  
 القبايح وفعل الحسنات بطلبه منة الله تعالى وحسنه والراجح ان يكون كذا في  
 المذكورة فالصالحات التي لا يخطئ بها في شئ من ذلك في ابتغاء منصات ارتقا  
 قوله لا يتشرب فيك الاشارة الى ان كل من قرأ ما جعل الاستقامة في محل الصب  
 فهو ليجعل قدمه عليه لا تقصه الاستقامة صدر الكلام وان ابا سببية متعلقة  
 ببعض الاستقامة بها بمعنى التوحيده فيجعل جذا اب المؤمن الشارح  
 تشق العيظ وجلب النفع ورفع الضر ان لا ذلك محال في حق تعالى لكونه تعالى  
 الحاجات من غير ان جلب النفع ورفع الضر والمقصود من عمل المكلفين على الايمان  
 وفعل الطاعات ونزول المكدرات فلان قيل اذا اتيت الحسنات وتركت المكدرات فكيف  
 يبقو كرم الاله الكريمين ان جذا كرمه وجواب ان شكره كذا وفلذلك ما قبل على اي  
 ان شكره وامنته في جعل الله تعالى جذا كرمه واما اخذ ب من لم يؤمن او آمن ولم  
 يشكر فليس لمصلي نحو الاله تعالى بل لا يستدعي حال المكلف به ذلك لاستدعاء  
 سوء المراتم من فقهها شكر على الايمان ان الايمان مقدم على سائر الطاعات ولا يخبر

شئ

شئ من الطاعات بدون الايمان فلا يتحقق الشكر به ومن كان الايمان مقدم على الشكر  
 في الوجود كان الظاهر ان يقدم عليه في الوجود ايضا الا ان قدم الشكر عليه في الوجود  
 اما لان الواو لا يوجب الترتيب او لان الارتقاء الى درجة الايمان بالهدى ووحدة  
 انما يحصل بمشاهدة ما افادته تعالى عليه من النعم الحاصلة في الدنيا والآخرة عز فان  
 الانسان اذا نظر الى غير اصل الوجود وما يتفرع عليه من المواهب والعطايا عرف  
 بحق من انعم به له عليه ويخضع لخصه عما تامله ويشكر شكرهما بمعنى ان يظ  
 المنعم في هذه المرتبة على الاجمال ولا يترقى الى تعيين المنعم والايمان بخصوصه الا  
 بعد امعان النظر في الدلائل الدالة على ثبوت الصانع ووحدة ومعرفة على حسب  
 ما يتيسر للبشر من معرفة ولما كان الايمان به تعالى بخصوصه موقفا على الشكر المبهم  
 وكان الشكر المذكور مقدر ما في الوجود على الايمان به تعالى بخصوصه قدم الشكر على  
 ذلك ايضا قوله لا يشكر الا من شيا فان الشكر اذا استدل به تعالى يكون بمعنى الاثابة و  
 تخفيف الجزاء الواقع بمقابل شكر العبد وسر جزاء الشكر على سبيل المشاكلة  
 جزاء السبب سببية لذلك هذا هو الجزاء الخامس من الخصال

الى لا يجبار في ستة اربع وعشرين ومائتين

والفعل عليه اصعب مجازا

السبب هو الشكر

من فدية  
البر

ل  
٧

نَهْأَلَه  
 أَلْمَفْطَوَاطَه  
 "